

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له، كنييل خير نائل (١) يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه (٢)، وذلك نحو " نيل " خير نائل.

فخير نائل: مفعول قائم مقام الفاعل، والاصل: " نال زيد خير نائل " فحذف الفاعل - وهو " زيد " - وأقيم المفعول به مقامه - وهو " خير نائل " ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: " خير نائل نيل " على أن يكون مفعولا مقديما، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده وهي " نيل "، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير: " [ نيل ] هو "، وكذلك لا يجوز حذف " خير نائل فتقول: (. " نيل " \* \* \* فأول الفعل اضممن، والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل (١)

واجعله من مضارع منفتح كينتهي المقول فيه: ينتحي (١) يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا، أي: سواء كان ماضيا، أو مضارعا ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع. ومثال ذلك في الماضي قولك في وصل: " وصل " وفي المضارع قولك في " ينتحي " : " ينتحي " \* \* \* والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعه (٢) وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه (٣) كاستحلي.

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه، وذلك كقولك في " تدرج " : " تدرج " وفي " تكسر "، " تكسر " وفي " تغافل " : " تغافل " . وإن كان مفتوحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه، ذلك كقولك في " استحلي " : " استحلي " وفي " اقتدر " : " اقتدر " وفي " انطلق " : " انطلق " \* \* \* واكسر أو اشتم فالثاني أعل عينا، وضم جاك " بوع " فاحتمل (١) إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين سمع في فائه ثلاثة أوجه: (١) إخلاص الكسر، نحو " قيل، وبيع " ومنه قوله: ١٥٤ - حيكت على نيرين إذ تحاك تحتبط الشوك ولا تشاك

وإخلاص الضم، نحو " قول، وبوع " ومنه قوله: ١٥٥ - ليت، وهل ينفع شيئا ليت ؟ ليت (2) . [ شبابا بوع فاشتريت وهي لغة بني دبير وبني فقعس ] وهما من فصحاء بني أسد

والاشمام وهو الايتان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر (3) في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء) بالاشمام في " قيل، وغيض " \* \* \* وإن بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قد يرى لنحو حب (١) إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما أن

يكون واويا، أو يائيا. فإن كان واويا نحو " سام " من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الاشمام، فتقول: " سمت "، [ ولا يجوز الضم،

فلا تقول: " سمت " ]، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا، نحو " سمت العبد " وإن كان يائيا - نحو " باع " من البيع - وجب - عند المصنف أيضا - ضمه أو الاشمام، فتقول: " بعث يا عبد " ولا يجوز الكسر، فلا تقول: " بعث "، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط، نحو " بعث الثوب ". وهذا معنى قوله: " وإن بشكل خيف لبس يجتنب " أي: وإن خيف اللبس في شكل من الاشكال السابقة - أعني الضم، والكسر، والاشمام عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه. هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي، والاشمام، هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي، والكسر في اليائي. وقوله: " وما لباع قد يرى لنحو حب " معناه أن الذي ثبت لفاء " باع " - من جواز الضم، والكسر، والاشمام - يثبت لفاء المضاعف، نحو " حب "، فتقول: " حب "، و " حب " وإن شئت أشممت. \* \* \* وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد (وشبه ينجلي ١).

أي: يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن " افتعل " أو " انفعل " وهو معتل العين ما يثبت لفاء " باع ": من جواز الكسر، والضم، وذلك نحو " اختار، وانقاد " وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم، نحو " اختور "، و " انقود " والكسر، نحو " اختير "، و " انقيد " والاشمام، وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف. \* \* \*